small arms survey
العدد ١٨ • يونيو/ حزيران ٢٠١٢
الملاحظات البحثية
الجماعات المسلحة

الجماعات المسلحة في ليبيا: التصنيفات والأدوار

بعد مرور ثمانية أشهر على وفاة العقيد معمر القذافي، لا يزال الأمن في ليبيا مسرحا للصراع بين الجماعات الحكومية وغير الحكومية التي تزداد أمورها تعقيدا. غير أن التحليل المتوفر حول الوضع في ليبيا يميل إلى المبالغة في تبسيط ما يعتبر بيئة أمنية معقدة وخارجة عن السيطرة. فبعض التقارير تشير إلى جميع الجماعات المسلحة غير الحكومية «بالميليشيات» (AI, 2012). واستخدام هذه المصطلحات يهدد بالتعتيم على الفروقات الجوهرية بين أهداف وتكتيكات هذه الجماعات (Small Arms Survey, 2006, p. 248). ويمكن أيضا أن يشوه الأدوار متعددة الجوانب التي تلعبها الجماعات المسلحة في البيئات الأمنية لمرحلة ما بعد الصراع. وبالتالي يعتبر فهم وتمييز الجماعات المسلحة المتنوعة النشطة في الدولة أمرا أساسيا من أجل سياسة دولية مؤثرة وخصوصا مع استمرار القوى الثورية في النظر إلى مؤسسات الأمن في الدولة بعين الريبة.

تحقق الملاحظات البحثية، القائمة على إصدار مسح الأسلحة الصغيرة المقبل وبحث ميداني مكثف، في الطبيعة الناشئة للجماعات المسلحة في ليبيا مع التركيز على مصراتة وهي ثالث أكبر مدينة في ليبيا[1]. ويقترح التقرير تصنيفا مصمما لتنقيح التحليل حول الجماعات المسلحة ويراجع أيضا محاولات القوى الثورية للسيطرة على الأسلحة الموجودة بحوزتها.

ظهور الجماعات المسجلة في ليبيا

انطلقت «ثورة ١٧ فبراير» في اواسط فبراير/ شباط ٢٠١١ باحتجاجات جماهيرية في بنغازي (انظر الخريطة رقم ١) وتحولت المظاهرات سريعا إلى نزاع مسلح في بنغازي ومصراتة وجبال نفوسة عندما هاجمت قوات القذافي المتظاهرين (Al Jazeera, 2011). وقاد تصاعد العنف والخشية من تزايد القتلى بين المدنيين مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم ١٩٧٣ في ١٧ مارس/ آذار ٢٠١١ الذي يفوض الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية «إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة» لحماية المدنيين (UNSC, 2011, para. 4). وفرضت فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة حظراً جوياً على الفور وباشرت بالضربات العسكرية ضد قوات القذافي البرية التي تهدد بنغازي (McGreal, 2011). وتولى حلف شمال الاطلسي قيادة العمليات في ٣١ مارس/ آذار ٢٠١١ (Nato, 2011).

وتوصف الثورة الليبية عادة بالفوضى وعدم التنظيم وقد تقسّمت وجزّئت كما هو واضح في كتائب الثوار في مصراتة. وقد بدأت الكتائب كخلايا قتال شوارع غير منظمة لكنها تطورت إلى منظمات قادرة على تشغيل وحدات المدرعات والتنسيق باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي وتقنيات غوغل ايرث (Google Earth). بدأت القوات في بنغازي ومصراتة وزنتان بحفنة من الأسلحة، غير أنها

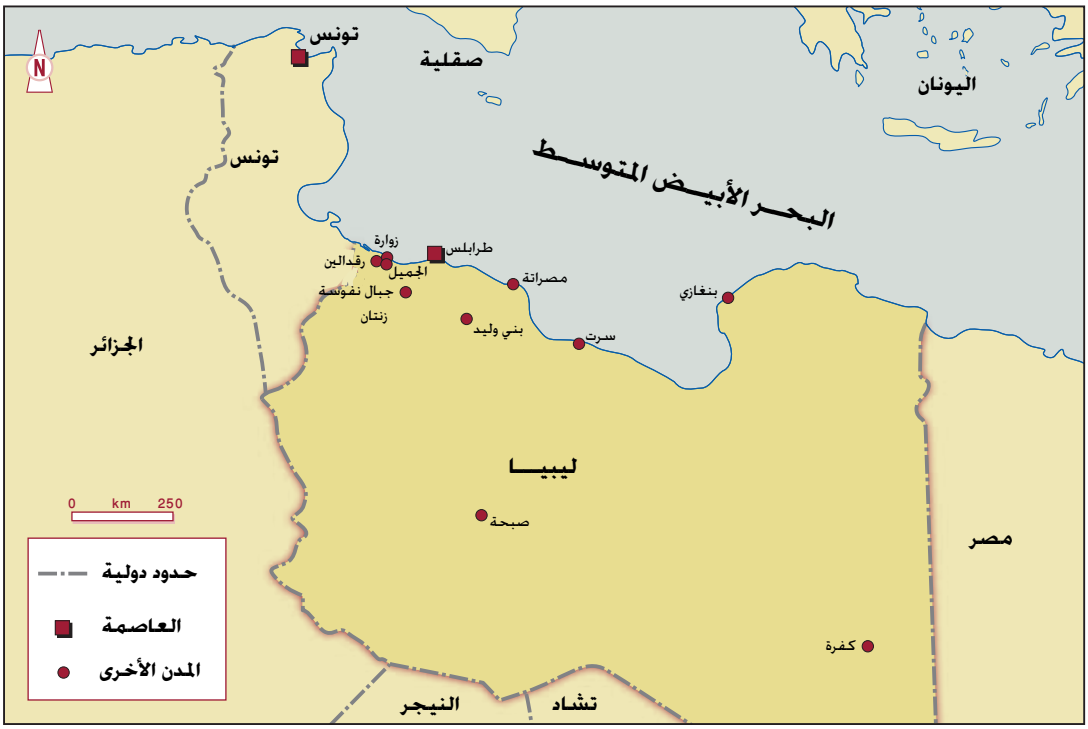

تسيطر حاليا على ترسانة القذافي الضخمة من الأسلحة التقليدية والذخيرة. وبدأت جماعات مسلحة جديدة في مرحلة ما بعد الثورة بالظهور في المراحل الأخيرة من الحرب مما زاد في تعقيد الوضع الأمني.

تصنيف

يوجد في ليبيا حاليا أربع تصنيفات للجماعات المسلحة غير الحكومية وهي كتائب الثوار والكتائب غير النظامية وكتائب ما بعد الثورة والميليشيات.

كتائب الثوار وهي تضم من ٧٥ إلى ٨٥ في المائة من المقاتلين المتمرسين والأسلحة الخارجة عن سيطرة الدولة[٣]. وقد تشكلت في المراحل الأولى للحرب وهي غاية في التنظيم وذات ولاء عميق لقادتها. ومن السمات المميزة لكتائب الثوار قرارتها المبنية على الإجماع وهي سمة واضحة بين الكتائب وبين قادة الكتائب.

وتشكلت العديد من أنظمة التنسيق المحلية خلال الحرب وبعدها بما فيها المجالس العسكرية واتحادات الثوار التي اكتسب أهمية منذ نهاية القتال.

ومن الجوانب المؤثرة بالنسبة لكتائب الثوار امتلاكها لخبرة قتالية واسعة كأفراد والأهم من ذلك خبرتهم كوحدات قتالية. وهذا ما يميزهم عن جماعات ما بعد الثورة التي ظهرت في أواخر الحرب.

وتمتاز كتائب الثوار بالمجموعات المقاتلة التي برزت في مصراتة وزنتان. ففي نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١، تم تسجيل ٢٣٦ من كتائب الثوار في مصراتة لدى اتحاد ثوار مصراتة يضمون في جنباتهم حوالي ٤٠،٠٠٠ فرداً[٤]. وترى التقديرات أن القوة تتألف من الطلاب (٤١ في المائة) وعمال القطاع الخاص (٣٨ في المائة) وموظفي القطاع العام (١١ في المائة) والمهنيين مثل الأطباء (٨ في المائة) والأفراد العاطلين عن العمل (٢ في المائة)[٥].

الكتائب غير النظامية هي كتائب الثوار التي انفصلت عن سلطة المجالس العسكرية المحلية في مراحل متأخرة من الحرب. ويقول كبار القادة العسكريين أنه في مارس/ آذار ٢٠١٢، كان هناك ٦ إلى ٩ كتائب غير نظامية في مصراتة تمثل ما نسبته أقل من ٤ في المائة من العدد الإجمالي للجماعات النشطة في المدينة[٦]. وقد مرت الكتائب غير النظامية بعمليات تحول مشابهة لتلك التي مرت بها كتائب الثوار ونتيجة لذلك طورت هيكلا تنظيميا متناسقا ومنسجما وقدرات عسكرية ضخمة.

إلا أن قادة الكتائب غير النظامية اختاروا عدم الاندماج في المجالس العسكرية المحلية وبالتالي تغيير جوانب هامة في تنظيمهم وشرعيتهم. وفي حين تعمل هذه الجماعات في بيئة ينعدم فيها القانون، فإنها تلبي التوقعات الاجتماعية للفئات المنضوية فيها - بشكل أساسي المجتمعات التي ينحدر منها أعضاء الكتائب. وهذه الكتائب هي المسؤولة بشكل كبير عن الكم الهائل لإنتهاكات حقوق الإنسان[٧] (HRW, 2011; 2012).

كتائب ما بعد الثورة وقد ظهرت هذه الكتائب لملء الفراغ الأمني الذي خلفته قوات القذافي المهزومة. وتنتشر هذه الجماعات في الغالب في الأحياء والمناطق الموالية للحكومة والمؤيدة للقذافي[٨] مثل بني وليد أو سُرت ولكنها توجد أيضا في مدن وبلدات أخرى كانت أقل تأثرا بالصراع. وتتزايد أعداد كتائب ما بعد الثورة بسبب نطاق وهيمنة المجتمعات الموالية في ليبيا (ICG, forthcoming). لكن وفي الوقت الذي حال فيه الظهور السريع لهذه الجماعات من جعلها جماعات موحدة ومؤثرة عسكريا كما هو حال كتائب الثوار أو الكتائب غير النظامية، فإنها تكتسب الخبرة من خلال المشاركة الصراعات المحلية المستمرة في مرحلة ما بعد الثورة.

ويوضح الصراع الأخيرة في زوارة مدى تعقيد جماعات ما بعد الثورة وعلاقاتها بالشبكات الإجتماعية التي تتواجد فيها. فكما هو الحال في العديد من الصراعات الحاصلة مؤخرا في ليبيا، فإن ما يؤجج من سعير العنف الدائر بين مدينة زاورة التي يسكنها البربر وجاراتها مدينة الجميل ومدينة رقدالين التي يسكنها العرب ناجم عن الانقسامات العرقية ضاربة الجذور والظلم الذي كان قائما في عهد القذافي (Gumuchian, 2012; ICG, forthcoming). وبمجرد انطلاق شرارته، تحول العنف سريعا ليصبح فتنة جماعية بين الجماعات غير النظامية دفاعا عن مدينتها أو مجموعتها العرقية. وإذا استمرت وتيرة هذه التوترات بالتصاعد، فستظهر على الأرجح المزيد من الوحدات المقاتلة المنظمة.

الميليشيات وتشير إلى مجموعة متميزة من الجماعات المسلحة، بما فيها الشبكات الإجرامية (مثل شبكات التهريب) والمتطرفين المتشددين. وتمثل الميليشيات شريحة صغيرة جدا من الجماعات النشطة في ليبيا. وعموما، فإن قدرة هذه الجماعات على المناورة لم توضع موضع الاختبار حيث أنها لم تتعرض لهجمات من القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة الأخرى.

وحصل المتطرفون المتشددون النشطون في ليبيا على اهتمام خاص من مختصي مكافحة الإرهاب ووسائل الإعلام الدولية (Isa, 2011,pp. 155-65; Robertson, Cruickshank, and Karadsheh, 2012). وعلى عكس ما يحدث في سوريا التي شهدت هجمات انتحارية وتفجيرات سيارات منتظمة ومنسقة، فإن القدرات الميدانية للمجموعات المتطرفة في ليبيا محدودة حتى الآن (Sly and Warrick, 2012). وعلى إثر ما سبق، فإن مدى تكرار وشدّة وتعقيد الهجمات قد تزايد منذ نهاية الحرب (Al-Tommy, 2012)

الجيش الوطني مقابل درع ليبيا

في خضم عملية إعادة بناء الجيش الوطني، يدور صراع شرس على السلطة حيث ترى كتائب الثوار في نفسها «الوصي على الثورة» (Kirkpatrick, 2011). وهم لا يثقون بوزارة الدفاع والجيش الوطني لأن العديد من قيادات الحرب لا تزال موجودة. ولحماية «مثاليات الثورة»، أوجدت كتائب الثوار شبكة وطنية من اتحادات الثوار وأقامت درع ليبيا، وهو جيش وطني قيد التجهيز. وتعكس أقسام درع ليبيا الأربعة، الشرقي والغربي والمركزي والجنوبي، قواعد القوى الإقليمية لكتائب الثوار (ICG, forthcoming). وفي منطقة مصراتة، تم تجنيد ٧،٠٠٠ ثائر في القسم المركزي من هذه

القوة[9]. وأوكلت كتائب الثوار مهمة قيادة درع ليبيا إلى رئيس أركان الجيش الوطني اللواء يوسف المنقوش ملتفين بالتالي على بيروقراطية الجيش.

حتى الآن، تثق كتائب الثوار باللواء المنقوش غير أن النتيجة الفعلية هي أنه يسيطر على جيشين وطنيين. فقد تم نشر درع ليبيا بالفعل بالتنسيق مع الجماعات المسلحة الأخرى الحكومية وغير الحكومية لمكافحة العنف في كفرة وصبحة وزوارة (ICG, forthcoming).

السيطرة على الأسلحة

باعتبارها أكبر القوات المسلحة غير الحكومية، فإن كتائب الثوار في ليبيا تضم ٧٥- ٨٥ في المائة من المقاتلين المتمرسين ومخزون الأسلحة الخارج عن نطاق سيطرة الحكومة. ففي مصراتة، تسيطر الكتائب على ٨٢٠ دبابة والعشرات من القطع المدفعية الثقيلة وأكثر من ٢،٣٠٠ مركبة مجهزة بالأسلحة الرشاشة والأسلحة المضادة للطائرات ومن المُرجح أن النسبة الحقيقة تفوق هذا بكثير[10].

وتشير الزيارات الست التي تمت في مارس/ آذار ٢٠١٢ إلى مرافق تخزين السلاح في مصراتة إلى أن كتائب الثوار والكتائب غير النظامية تسيطر بشكل كبير على الأسلحة الخفيفة والأسلحة التقليدية الأخرى[11]. وتضع الكتائب حراسا بصورة دائمة عند مواقع التخزين وتطبق إجراءات تحكم وسيطرة تشمل تسجيل الأسلحة إلى جانب سجلات الإدخال والإخراج.

غير أن المقابلات مع القادة العسكريين المحليين والقادة المدنيين تظهر أن عدم ملائمة مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة تشكل خطورة على السلامة والأمن. وأبرزت هذه المصادر أيضا الحاجة إلى خبرات فنية إضافية لإنشاء مواقع تخزين.

وعلى عكس إجراءات السيطرة على الأسلحة الخفيفة والثقيلة، فإن تنظيم أمور الأسلحة الصغيرة المقدرة بحوالي ٣٠،٠٠٠ قطعة والموجودة بحوزة أفراد الكتائب في مصراتة يظل حكراً على الأفراد الذين يملكونها من يضعون بنادقهم بالعادة في بيوتهم[12]. واعتبر القادة العسكريون والمدنيون تزايد الأسلحة الصغيرة تحديا تنمويا جوهريا. فهم يرون أن على الثوار أن يضعوا ثقتهم في الجيش الوطني قبل حصول أي نزع للسلاح. وتعيق الشائعات المستمرة عن برامج الحكومة لإعادة شراء الأسلحة في المستقبل الجهود الرامية إلى تقليل كميات الأسلحة المتداولة؛ الأمر الذي يشجع المقاتلين والمدنيين على الاحتفاظ بأسلحتهم. في يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، حرم كبار العلماء والشيوخ في ليبيا بيع الأسلحة الصغيرة. ومع أن التأثير العام لهذا التحريم غير معروف، إلا أنه عزز التجارة السرية مما رفع سعر البنادق الهجومية في السوق السوداء[13].

الخلاصة

تسيطر المخاوف الأمنية على الساحة السياسية في ليبيا ويترتب على فهم اختلاف تاريخ وأهداف وقدرات الجماعات المسلحة الحكومية وغير الحكومية آثار هامة تنعكس على صناع القرار. وفي الوقت الذي تستمر فيه بعض الجماعات في تشكيل خطر على الاستقرار فإن الجماعات الأخرى تلعب دورا نشطا في حماية مستقبل البلاد. وينبغي على السياسة الدولية المؤثرة إدراك ومعرفة هذه الفروقات والاختلافات.

الملاحظات

١. تستند الملاحظات الميدانية على بحث الدكتوراه الخاص بالكاتب والذي أجراه في الفترة ما بين يوليو/ تموز ٢٠١١ ومارس/ آذار ٢٠١٢ بدعم مؤسسة بيرهوف ومجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية البريطاني بالإضافة إلى بحث ميداني ومكتبي تم عمله من أجل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة في مارس/ آذار وابريل ٢٠١٢.

٢. تستخدم تسمية الكتائب (ومفردها كتيبة) في ليبيا للإشارة إلى الوحدات العسكرية في جيش القذافي التي يقودها عقيد. وخلال القتال، صاغت القوات المناوئة للقذافي هذه التسمية لوصف أي مجموعة من المتمردين بغض النظر عن حجمها.

٣. ترتبط تقديرات القوة والحيازة في ملاحظات ميدانية بالحالة في مارس/ آذار ٢٠١٢ وتم احتسابها بناء على مقابلات الكاتب مع القادة العسكريين في أنحاء الدولة. وهم يشملون أفراد الكتائب الذي يخدمون في درع ليبيا (انظر أدناه) ولكنهم لا يشملون جنود الجيش الوطني وأسلحتهم التي تسيطر عليها الدولة كما هو مشار إليه.

٤. تذكر سجلات التسجيل غير المنشورة لإتحاد ثوار مصراتة وجود ٢٣٦ كتيبة بالمجمل في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ ولم تقم ٦١ كتيبة منها بتسجيل أفرادها. وتم تقدير العدد الإجمالي للمقاتلين من خلال ضرب الأرقام الواردة في سجلات الكتائب غير المكتملة بمتوسط عدد أفراد الكتائب في الكتائب ١٧٥ المتبقية.

١

٢

٣

٤

الأسلحة والذخيرة في مصراتة ٢٠١٢:

١. حاوية أسلحة وذخيرة مدفونة
٢. تخزين مفتوح
٣. قاذفة صواريخ من نوع RPG مع رقعة تسجيل محلية
٤. تعهد بالاستخدام الصحيح للأسلحة

٥. سجلات التسجيل غير المنشورة لإتحاد ثوار مصراتة في ١٨ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١.

٦. يستند النطاق على مقابلات الكاتب مع كبار القادة والتي تمت في مارس/ آذار ٢٠١٢

٧. وثائق سرية بشأن حقوق الإنسان تحدد كتائب غير نظامية معينة.

٨. يخفي الانقسام الجلي بين مؤيدي ومعارضي القذافي والذي وظفه العديد من المراسلين الصحفيين والمحللين العلاقات المعقدة والمتباينة للعديد من المجتمعات مع الحكومة السابقة؛ انظر ICG

٩. مقابلات الكاتب مع اثنين من كبار القادة المسؤولين عن تأسيس درع الطوارئ المركزي، مصراتة، ١٨ و ١٩ مارس/ آذار ٢٠١٢.

١٠. تستنتج مقابلات الكاتب مع كبار المسؤولين العسكريين في مصراتة أن هناك ٦ إلى ٩ كتائب غير نظامية نشطة في مصراتة. وتم مقارنة هذه الأرقام مع سجلات التسجيل غير المنشورة للكتائب المسجلة لدى إتحاد ثوار مصراتة في ١٥ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. ويجب الإشارة إلى أن الكتائب غير النظامية كانت مسجلة لدى مجلس مصراتة العسكري خلال الحرب وهي مشمولة في العدد الإجمالي البالغ ٢٣٦.

١١. يشير مصطلحا «الأسلحة الصغيرة» و«الأسلحة الخفيفة» في هذا التقرير إلى التعريفات وقائمة المواد الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة (UNGA, 1997)

١٢. بناء على التقديرات التي تم الكشف عنها خلال مقابلات الكاتب مع كبار المسؤولين في اتحاد ثوار مصراتة وكتائب الثوار، فإن كتائب مصراتة كانت تملك أقل من سلاح صغير تقريبا لكل فرد في يونيو/ حزيران ٢٠١١ أو ٣٠،٠٠٠ قطعة. وبحلول سبتمبر ٢٠١١، أي بعد شهر واحد من سقوط طرابلس لم يعد القادة العسكريون في مصراتة قادرين على توفير تقديرات دقيقة مما يوحي بأن العدد الإجمالي قد زاد مرتين إلى ثلاثة عما كان عليه في يونيو/ حزيران. وتستخدم ملاحظات ميدانية التقديرات الأكثر تحفظا وهي ٣٠،٠٠٠.

١٣. مقابلات الكاتب، مصراتة، مارس/ آذار ٢٠١٢.

المراجع

Al (Amnesty International). 2012. Militas Threaten Hopes for New Libya. London: Amnesty International.

Al Jazeera. 2011. 'Misurata Shelled as Battle for Libya Rages.' 22 March. <http://www.aljazeera.com/news/africa/2011/03/201132292210533490.html>

Al-Tommy, Mohammed. 2012. 'British Envoy's Convoy Ambushed in Libya, Two Wounded.' Reuters. 11 June. <http://www.reuters.com/article/2012/06/11/us-libyaattack-britain-idUSBRE85A0TV20120611>

Gumuchian, Marie-Louise. 2012. 'Warring Militias in West Libya Vow No Let-up in Fight.' Reuters. 4 April. <http://uk.reuters.com/article/2012/04/04/uk-libya-zuwaraidUKBRE83313E20120404>

HRW (Human Rights Watch). 2011. 'Libya: Militias Terrorizing Residents of "Loyalist" Town.' 30 October. <http://www.hrw.org/news/2011/10/30/libya-militiasterrorizing-residents-loyalist-town>

—. 2012. 'Misrata Military Council Response to Human Rights Watch.' 3 May. <http://www.hrw.org/news/2012/05/03/misrata-military-council-responsehuman-rights-watch>

ICG (International Crisis Group). Forthcoming. 'Divided We Stand: Communal Conflict in a Fragmented State.' Middle East/North Africa Report. Brussels: ICG.

Isa, Muhammad Kabir. 2011. 'Militant Islamist Movements in Libya: The Libyan Islamic Fighting Group (LIFG).' In Muna Abdalla, ed. Interregional Challenges of Islamic Extremist Movements in North Africa. Pretoria: Institute for Security Studies, pp. 155–77.

Kirkpatrick, David. 2011. 'In Libya, Fighting May Outlast the Revolution.' The New York Times. 1 November.

McGreal, Chris. 2011. 'Coalition Attacks Wreak Havoc on Ground Troops.' Guardian. 20 March.

NATO (North Atlantic Treaty Organization). 2011. 'NATO Takes Command in Libya Air Operations.' 31 March. <http://www.nato.int/cps/en/natolive/news_71867.htm>

Robertson, Nic, Paul Cruickshank, and Jomana Karadsheh. 2012. 'Concern Grows over Jihadist Numbers in Eastern Libya.' CNN. 15 May. <http://edition.cnn.com/2012/05/15/world/africa/libya-militants/index.html>

Sly, Liz and Joby Warrick. 2012. 'Twin Bombings Kill at Least 55 in Syrian Capital.' Washington Post. 11 May. <http://www.washingtonpost.com/twin-bombingskill-at-least-55-in-syrian-capital/2012/05/10/glQA5TWJFU_story.html>

Small Arms Survey. 2006. Small Arms Survey 2006: Unfinished Business. Oxford: Oxford University Press.

UNGA (United Nations General Assembly). 1997. Report of the Panel of Governmental Experts on Small Arms. A/52/298 of 27 August. <http://www.un.org/Depts/ddar/Firstcom/SGreport52/a52298.html>

UNSC (United Nations Security Council). 2011. Resolution 1973. S/RES/1973 of 17 March.

للمزيد من المعلومات حول الجماعات المسلحة، يرجى زيارة الموقع الالكتروني
.www.smallarmssurvey.org/armed-ctors.html

نبذة عن مشروع مسح الأسلحة الصغيرة

يعمل مشروع مسح الأسلحة الصغيرة كمصدر دولي رئيسي للمعلومات العامة حول جميع جوانب الأسلحة الصغيرة والعنف المسلح ويعمل أيضا كمركز موارد للحكومات وأصحاب القرار والباحثين والناشطين. ويقوم مشروع المسح بتوزيع نتائجه من خلال الأوراق العرضية وملخصات القضايا وأوراق العمل والتقارير الخاصة والكتب ومنشوره السنوي الشهير «مسح الاسلحة الصغيرة».

ويضم المشروع طاقم عمل دولي يتمتع بخبرة واسعة في الدراسات الأمنية والعلوم السياسية والسياسة العامة الدولية والقانون والإقتصاد والدراسات التنموية وحل النزاعات وعلم الاجتماع وعلم الجريمة ويعملون عن كثب مع شبكة عالمية من الباحثين والشركاء.

ومشروع مسح الأسلحة الصغيرة عبارة عن مشروع تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، ومقره في جنيف. لمزيد من المعلومات قم بزيارة الموقع التالي .www.smallarmssurvey.org

تم إجراء ملاحظات ميدانية وتوفيرها من خلال دعم وزارة الخارجية الاتحادية الألمانية.
تاريخ النشر: يونيو/ حزيران ٢٠١٢

التعريف بفريق العمل

المؤلف: برايان ماكوين (مركز علم الإنسان والعقل، جامعة أوكسفورد)
مدقق النسخة: تانيا إينولوكي
التصميم والتنسيق: رتشارد جونز (rick@studioexile.com)
رسم الخرائط: MAPgrafix

معلومات الاتصال
Small Arms Survey
Graduate Institute of International and Development Studies
47 Avenue Blanc
1202 Geneva, Switzerland
T: +41 22 908 5777
F: +41 22 732 2738

small arms survey

Federal Foreign Office